

التربية مدخلٌ حضاري لتغيير الأمة<sup>(\*)</sup>

إعداد

دكتور أحمد المهدي عبد الحليم  
أستاذ المناهج وطرق التعليم

---

(\*) تم إلقاء الحديث بمركز الحضارة للدراسات السياسية يوم الأربعاء 29 أبريل 2009م، بمقر المركز 13 ميدان التحرير، القاهرة.

## "التربية مدخلٌ حضاري لتغيير الأمة"

### تواظنة:

أبدأ باسم الله جلّ في علاه القائل في القرآن المجيد: [ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ]<sup>(1)</sup> وفي آية كريمة أخرى: [ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ]<sup>(2)</sup>.

وصلاة وسلاماً على خاتم المرسلين محمد بن عبد الله الصادق الأمين، ورحمة الله وبركاته لكل من اهتدى بمهديه، وسار على دربه الوضيء.

وأثني بتوجيه أجزل الشكر إلى قيادات مركز الحضارة للدراسات السياسية: الأستاذة الدكتورة نادية محمود مصطفى، الأستاذ الدكتور سيف الدين عبد الفتاح، الدكتورة هبة رؤوف عزت، وسائر العاملين في المركز.

- أشكرهم على فضل دعوتي للمشاركة في هذا الملتقى، وأرجو أن يجد أعضاء المركز وأصدقائه في خطابي إليهم بعض ما يتوقعون.

الموضوع الذي ينصب عليه حوارنا هو: "التربية مدخلٌ حضاري لتغيير الأمة". وأستأذن في أن أتوقف في البداية لتجلية رؤيتي لمداول بعض المصطلحات التي وردت في عنوان الموضوع؛ فهذا أدعى لمشاركة الحاضرين للمحاضر في أركان الخطاب المتداول بينهم، وخاصة إذا ما كان الخطاب يدور حول مصطلحات ومفاهيم لا يزال يتداول حول بعضها سجال بين المفكرين في دلالة كل منها.

### أولاً- "ضبط المصطلحات"

#### \* الحضارة:

الجذر اللغوي للفظ "حضارة" في اللغة العربية "حضر". والحضور نقبض الغيبة، ويعني الإقامة في الحضر: المدن والقرى والريف في مقابل "البادية". والحضارة (بفتح الحاء وكسرها) لفظ مولد؛ استعمله العرب بعد عصر الرواية. وتعني مظاهر الرقي العلمي والفني والاجتماعي لشعب أو أمة أو منطقة جغرافية. يقول ابن منظور: العرب تقول: حي حاضر -بدون هاء- إذا كان أهله نازلين على ماء كثير؛ لا يتحولون عنه شتاءً ولا صيفاً. وتوشي هذه المعاني المعجمية بأن من مكونات الحضارة في معناها اللغوي الإقامة والاستقرار والاستمرار، وما ينشأ عنها من أمن نفسي للفرد وللجماعة.

وارتباط الحضارة بالماء -فيما قاله ابن منظور- مغزاه أن الماء مطلوب للبشر للأمن النفسي للناس وللحيوان وللزراعة والصناعة. فوفرة الماء أمانة من أمارات الحضارة لإنبات الزرع، وكفالة الحياة للإنسان والحيوان.

ومن الجذور اللغوي "حضر" جاءت كلمتا: حُضُور ومَحَاضِرَة. والحضور كما قلت يعني البيان أو المصائب والغيبة، والمحاضرة على وزن مفاعلة وتعني "التفاعل الحي بين الحاضرين: محاضراً يتحدث وحضوراً يغالونه ويثبتون حضورهم. يقول ابن منظور المحاضرة تعني المغالبة، وهي أن يغالبك إنسان على حقك فيغالبك عليه ويذهب به، ولذا كان تصميم وقت هذا الملتقى؛ نصف الوقت للمحاضر، ونصفه الآخر للحضور الكريم ليسأل ويناقش وينقد ويعقب ويعدل، ويضيف؛ فهذا حقه وواجبه في آن واحد.

(1) الرعد: 11.

(2) الأنفال: 53.

وثابت أن أول من لفت الانتباه إلى مفهوم الحضارة؛ عبد الرحمن بن خلدون (ت 732 - 808هـ؛ 1332 - 1406م) وتحدث عنها بلفظي: العمران والتحضر. وقد استخدم لفظ التحضر فيما يخص نظم الحكم، وتداول السلطة، وتتابع أنظمة الحكم، وتلك هي بعض الدلالات السياسية لمعنى الحضارة. ويكفي في تأكيد هذه الفكرة أن نقرأ بين عناوين فصول المقدمة ما يلي:

- الرئاسة لا تزال في نصابها المخصوص من أصل العصبية.
- الأمم الوحشية أقرب إلى التغلب.
- الملك والدولة العامة إنما يحصلان بالعصبية.
- إذا استقرت الدولة فقد تستغنى عن العصبية

وعني ابن خلدون في المقدمة بأمهات الصنائع، وأكد أن الأمصار إذا قاربت الخراب انقطعت منها الصنائع، وعدّ من أمهات الصنائع: الفلاحة، والبناء والتجارة والحياكة والتوليد والطب والتعليم. وعدّ اللغة ملكة صناعية، كما تحدث في "المقدمة" عن صناعة الشعر والنثر، والمطبوع في الكلام في مقابل المصنوع منه.

وأستاذن في أن أتجاوز الجدل الأكاديمي حول مفاهيم مثل: الثقافة والمدنية والتمدن؛ لأني أرى أنه لتحقيق أغراض هذا الحديث لا جدوى في استقصاء التمايزات بين تلك المصطلحات. واكتفي هنا بتقرير ما يلي:

■ **الحضارة** مصطلح يشير إلى مظاهر التقدم: المادي والفكري والعلمي والتقني والجمالي التي يحدثها الناس عبر الأحقاب الزمنية في بيئاتهم المادية والاجتماعية والمؤسسية. وتمثل التغييرات الحضارية في الإنشاء والتحويل والإنتاج والتوزيع: المادي، والفكري، والعلمي، والتقني، والتعبيري، وأعني بالتوزيع التعبيري بين المواطنين ما تمثله فنون الأداء: القولي، والتشكيلي، والتصويري، والحركي.

■ **والحضارة** على الوجه الذي أوجزته تتسم بالتعقيد والدينامية؛ نظرًا لاختلاف طبيعة مكوناتها، وللتفاعلات المختلفة التي تحدث بين هذه المكونات. وتعرض الحضارة من جراء هذه التفاعلات للصعود والهبوط في مجملها أو في أي من الأنظمة التي تتألف منها، على نحو ييسر للعلماء والخبراء تقرير انتقال الحضارة من مستوى إلى مستوى آخر صعودًا أو هبوطًا، كما تيسر لهم -أيضًا- القيام بدراسات وصفية مقارنة للحضارات المختلفة.

■ **إن حضارات البشر** نشأت نتيجة لقابليات فطرية (استعدادات) هي ركيزة للقدرات والمهارات الإنسانية، التي كرم الله بها الإنسان مثل: القدرة على التمييز واستيعاب مدلولات الرموز واتخاذها أداة للتواصل، والقدرة على التفكير، والتعليل، والتأمل، والتنبؤ، والمخاطرة المحسوبة، ونقد الذات، والرغبة في تحسينها، والقدرة على مراقبة أقوالها وأفعالها وضبطها؛ سواء في التعامل مع الذات أو مع الذوات الأخرى، أو مع الأحداث والوقائع الطبيعية والاجتماعية. هذا، ولكل حضارة **خصائص** تميزها عمّا عداها من حضارات، وثمة أوجه شبه بين الحضارات في أشكال المنتج الحضاري، والشبه في الشكل لا يعني بالضرورة الشبه في المضامين الحضارية، إذ أن لكل حضارة بنية ظاهرة سطحية محسوسة، وبنية باطنة عميقة ومستورة؛ تتحكم فيها "المرجعية العليا" التي تختلج مكوناتها في أنفوس أهل الحضارة وجوهرها المعتقدات الدينية والخلقية والاجتماعية، التي تنشأ عنها -وبسببها- الظواهر الحضارية السطحية المحسوسة.

## ■ التريبة:

جذرها اللغوي رَبًا: زاد ونما، والربوة والرابية ما ارتفع من الأرض. وربما الصبي: نمت قواه الجسمية والعقلية والخلقية، وأربى: أخذ من المال أكثر مما أعطى. ولم ترد كلمة التريبة في القرآن الكريم، وإنما وردت كلمة "التزكية"، ومنها: ( وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا )<sup>(1)</sup>. ( وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ )<sup>(2)</sup>. ( وَحُدِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ )<sup>(3)</sup>. ومنها قول الإمام علي رضي الله عنه: "العلم خيرٌ من المال؛ فأنت تحرس المال والعلم يجرسك، والمال يُنْقِصُه النفقة، والعلم يزكو على الإنفاق، وصنيع المال يزول بزواله"<sup>(4)</sup> (والفكرة الرئيسة في هذا النص هي جوهر ما يشير إليه مصطلح "اقتصاد المعرفة" في مقابل الاقتصاد والرأسمالي الصناعي).

والتريبة في معناها العام تعني: النظم والطرق والوسائل والأساليب التي يتبناها مجتمع ما -بوعبي أو بغير وعبي- وتكتسب الأجيال الناشئة من خلالها معتقدات وأفكارًا وقيمًا وعادات في الفكر وفي الفعل، كما تكتسب سمات للشخصية؛ يتميزون بها عمَّن عداهم.

وتقوم على إنجاز التريبة بمعناها العام قوى تربوية مختلفة: الأسرة، ومؤسسات التعليم المقصود، وأجهزة الإعلام، وأندية الشباب، والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والقانونية والتنفيذية في المجتمع. وكثير من أدواء التريبة في الوطن العربي ناشيء من انقطاع الصلة أو ضعف التنسيق بين هذه القوى التربوية في أهدافها، وفي مضامين ما تبثه على الناس، وفي عمليات هذا البث.

والتريبة بمعناها الخاص تعني التريبة النظامية المقصودة. وبها تتم الإشارة إلى مجموع السياسات والنشاطات والخطط التي يوكّلها المجتمع إلى مؤسسات معينة (المدارس والجامعات) يفترض فيها أنها مؤسسات مهنية، ذات أهداف معينة، وبنيات خاصة، والغاية العليا من هذه المؤسسات هي نقل التراث الثقافي للمجتمع، ونقده، وتجديده بصورة تلائم السياقات الزمانية والمكانية والتاريخية التي تكتنف المجتمع.

ويعبر عنها في أغلب الأحيان بمصطلح نظام التعليم أو منظومة التعليم. وأبادر هنا إلى القول إن منظومة التعليم منظومة نوعية، وليست نظامًا عامًا على نحو ما هو مائل في نظم مصانع الأسلحة أو الأغذية أو الأحذية، دائمًا هي "منظومة ثقافية إيكولوجية". وسوف أوضح ما تعنيه هاتان الصفتان في مواضع تالية في هذه الدراسة.

## ■ التغيير:

جذر الكلمة غَيَّرَ يقال غَيَّرَ الشيء: بدَّلَ به غَيَّرَهُ، وَغَيَّرَتْ ثِيَابِي: بَدَّلْتَهَا، وَغَيَّرَتْ دَارِي إِذَا بَنَيْتَهَا بِنَاءً غَيْرَ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ، وَغَيَّرَ جِزَاءً فِي سِيَارَتِهِ بِمَعْنَى اسْتَبْدَلَ بِهِ غَيْرَهُ أَصْلَحَ مِنْهُ أَوْ أَكْثَرَ جِدَّةً. وتستخدم في التغيير التربوي ثلاثة مصطلحات: إصلاح - تطوير - إعادة بناء، على أنها مترادفة، وهي -في رأبي- مصطلحات متميزة وأوجز الحديث عنها -لأغراض هذه الدراسة- فيما يلي:

(1) النور: 21.

(2) فاطر: 18.

(3) التوبة: 103.

(4) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ما اختاره من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، القاهرة: دار مطابع الشعب (بدون تاريخ)، ص 385.

• **الإصلاح:** مصطلح يشير إلى المحاولات المنشورة المتفرقة التي تستهدف تغيير بعض أوضاع التعليم في بنية النظام التعليمي، كإنقاص عدد سنوات المرحلة الابتدائية إلى خمس سنوات، ثم العدول عنه بعد سنوات لثبوت فشله. أو في مدخلاته كاشتراط نسبة معينة في درجات الامتحانات العامة (الابتدائية والإعدادية والثانوية) لدخول المرحلة التالية في التعليم، أو في عملياته كتعليم اللغة الأجنبية في رياض الأطفال وما يتلوها من مستويات أو جعل امتحان الثانوية العامة موزعاً على سنتين. ومثل هذه المحاولات أشد غير مؤتلفات يعوزها فكر فلسفي جامع يحكم نظام التعليم كله، وهي محاولات تتسم بالعشوائية والارتجال، يجيء الواحد منها إلى نظام التعليم، ثم يغيب عنه دون أن تكون له عوائد إيجابية ملموسة ومطردة التأثير. وقد سبقت هذه المحاولة منذ عشرين عامًا بأنها شبيهة بإلقاء أحجار متناثرة في مجرى نهر طويل؛ بهدف تحويل مجراه، وأنها إهدار للجهد ومضيعة للمال.

### • التطوير:

أما مفهوم التطوير فيمثل محاولة أشمل مما يحدثه الإصلاح، إذ إنها محاولات لتطوير النسق التعليمي في أهدافه ومحتوياته وعملياته ووسائل تقديم الجهد فيه، وتتسم حركات تطوير التعليم بأنها تؤمن بصلاحيته البنوية الراهنة للنظام في جملته، ولكنها تهدف إلى زيادة فاعليته، وتحسين مخرجاته، وتتبنى حركات تطوير التعليم الاعتماد على السلطة المركزية في تطوير النظام وتسييره، فهي التي تضع أهداف خطة التطوير، وتحدد نظام أولويات تطويره، وتوفر الموازنات المالية التي تكفل إنجاز خطة التطوير، وهي -السلطة المركزية- وحدها المسؤولة عن المتابعة والمحاسبة من المهمات التي تضطلع بها الفئات المتوسطة، والفئات الأساسية، في قاعدة التعلم.

وتدل البحوث والكتابات الخاصة بتغيير التعليم على أن المحاولات التي تبذل تحت شعار إصلاح التعليم أو تطويره جهود تتصف بضعف جدواها في إحداث تغيير جذري في نسق التعليم، وأنها عاجزة عن مواكبة ما يحدث في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم، وأنها عاجزة عن استيعاب نواتج التقدم المعرفي والتقني والفني والمهني مما يكون ذا أثر بارز في تحقيق أهداف ومسيرة وعوائد النظام التعليمي، فردية كانت العوائد أو اجتماعية.

### • إعادة بناء التعليم

ويقابل هذا المصطلح في اللغة الإنجليزية مصطلح Reconstruction of the educational system، ويقابله في اللغة الروسية مصطلح PERESTROIKA بتعبير "جورباتشوف" وتعني ثورة في الأفكار، وفي الاتجاهات، وفي تقديم بدائل جذرية، وهي مرحلة في التاريخ الاجتماعي؛ تشتد فيها الحاجة إلى تغيير الأوضاع في جوانب الحياة الرئيسية تغييراً جذرياً، يتعاضد فيه إحساس القادة والمتخصصين والمعنيين بالمسئولية تجاه أوطانهم؛ فينزعون إلى المبادرات، وينفرون من الجمود على ما هو موجود، وينفتحون على الآخرين في الفكر وفي الفعل؛ فيشاركونهم في عقولهم، وتسري في المجتمع روح التجديد، والاستغراق الذاتي -في الأعمال الجديدة- لكل مسئول عن طواعية واختيار عقلي ووجداني<sup>(1)</sup>.

وهذا المصطلح في التغيير التربوي يؤكد على ضرورة تحقيق الشروط الأساسية التالية:

(1) Mikhail Gorbachev, Perestroika, printed in Great Britain, Glasgow, William Collins sons and co. (1988).

(1) أن تكون إعادة بناء التعليم وسيلة فعالة في التنمية الشاملة للفرد وللجماعة وللمجتمع والأمة بكل أفعالها وطبقاتها، حيث إن التعليم ليس نظامًا مكتفياً بذاته، وإنما تعلقه أنظمة تؤثر فيه وتتأثر به كالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتواكبه أنظمة أخرى كنظام الإدارة والإعلام، ويفرز التعليم أنظمة أخرى كنظام القوى العاملة في المجتمع. ومطلوب في إعادة بناء التعليم أن تتعاقد كل هذه الأنظمة مع نظام التعليم؛ بحيث لا تفسد قوة تربوية غير متخصصة في التعليم ما بينه التعليم أو تضعف أثر الجهود التي تبذل فيه.

(2) أن تشمل إعادة البناء فلسفة التعليم وأهدافه ومحتوياته وعملياته ووسائل تقويم إنجازاته؛ بوصفها أنظمة فرعية تتفاعل جميعها في نواتج النظام كماً ونوعاً. وأن تتم عملية إعادة البناء بطريقة أفقية ورأسية متزامنة في آن واحد؛ بمعنى أن تغييراً في أهداف التعليم (مثلاً) يقتضي إعادة بناء مناهج التعليم في محتوياتها وأنشطتها، وفي استراتيجيات تعليمها وتعلمها، وفي وسائل تقويمها: تكوينياً، وغنائياً، وتقدير عوائدها على الفرد وعلى المجتمع وعلى الأمة.

(3) أن ينظر إلى التغيير - في ضوء مفهوم إعادة البناء - على أنه عمل مهني ومجتمعي في آن واحد؛ يشارك في وضع أهدافه واستراتيجيات العمل فيه كل من يعنيه أمر التعليم: الآباء، والمدرسون العاملون فعلاً في خطوط الإنتاج التعليمي، والمتخصصون في مجالات التربية، وفي أنظمة المعرفة التي ترفد التربية النظامية، وغيرهم بطريقة أمنية وجادة.

(4) إحداث توازن بين مفهوم المركزية والجهوية (اللامركزية) في كل مراحل إعادة البناء؛ تحطيماً، وتنفيذاً، وتقييماً. وأن يلجأ في تقويم الجهود إلى المعيار الحقيقي الذي تقاس في ضوئه نواتج التغيير التربوي؛ وهو ما يحدث في عقول المتعلمين ووجدانهم وسلوكياتهم من زيادة كفاءتهم العقلية، وترقية مشاركتهم الاجتماعية، ورشاد سلوكياتهم العملية وفقاً للمرجعية العليا التي يفترض أنها تتحكم في نظم التعليم، وتنمي في المتعلمين الانتماء لثقافتهم القومية واعتزازهم بثوابت حضارتهم، والرغبة في تجديد متغيرات ثقافتهم لتلائم التقدم العلمي والتقني والسياسي الحادث في العالم.

(5) وأن التفرقة بين مصطلح إعادة البناء Reconstruction، ومصطلح التطوير Development، بتأكيد أن الأول ينتمي إلى نظرية التغيير المقصود والثاني ينتمي إلى نظرية تطوير الموجود، وهي النظرية التي طبقت بنجاح في مجال الإدارة والصناعة؛ ويمكن تطبيقها في تطوير النظم الفرعية المتداخلة في منظومة التعليم؛ مثل: تطوير المنهج، وتطوير المواد التعليمية الأساسية، وتطوير الامتحانات العامة، وليس في تغيير منظومة التعليم في مجتمع عربي، تباعدت أطرافه جغرافياً، واختلفت حركات الأوضاع السياسية والاقتصادية والعقلية فيه، وإن اتحدت هذه الأطراف في المرجعية الأولى بفضل الدين واللغة والتاريخ والحضارة<sup>(1)</sup>.

### المعيار الأساسي في تقويم التعليم

هذا، والمعيار المشار إليه في الفقرة السابقة ينفي أن يقاس نجاح نظام التعليم بالميزانيات أو مدخلات النظام؛ لأن الميزانيات يمكن أن تهدر أو أن تبذل بوسائل شتى، أو أن يساء استخدامها، كما ينفي - أيضاً - الاعتماد على عدد المدارس التي تبني كل عام، أو عدد أجهزة الكمبيوتر التي زودت بها المدارس أو عدد المعلمين؛ لأن كل هذه المدخلات - الخارجية أو الداخلية - موجهة إلى غاية عليا؛ وهي نجاعة هذه المدخلات جميعها في إحداث التغييرات المنشودة في معارف المتعلمين، وتصعيد مهاراتهم الأدائية في اكتساب تلك المعارف، وفي تطبيقها، وفي توليد معارف جديدة من المعارف التي اكتسبها في مؤسسات التعليم.

<sup>1</sup>(BENNIS, W.G and etal (editors), the planning of change, New York: Holt, Rinehart and Winston, 1961. p. 781.

والالتزام بهذا المعيار - فيما أرى - يفرض أن يُعهد بتقييم نظام التعليم إلى هيئة قومية، تكون مستقلة تمامًا عن وزارات التعليم في الوطن العربي، وعن الأجهزة التابعة لها، ويقتصر دور وزارات التربية والتعليم على تقديم المعلومات، وتيسير المعاينات الميدانية التي تتطلب هيئة التقييم ضرورة إجرائها لتحقيق الغايات التي انشأت من أجلها الهيئة.

### ثانيًا - حالة الفكر التربوي الراهنة:

التربية - فيما أرى - ليست فكرًا نظريًا؛ حيث أنها ليست علمًا على النحو المائل في العلوم الطبيعية والاجتماعية الأخرى؛ إنها في الواقع علم ممارسة أو علم أداء Proxiology؛ علم يلتزم فيه الفكر النظري مع الممارسة العملية؛ فالفكر النظري الخالص يشير إلى التوجهات العامة في تربية البشر، مثلما ترفد العلوم الأساسية الطب والزراعة والهندسة، ثم تحيي الممارسات التربوية العملية المطردة لتحكم على مدى صحة الوجهات والتوجهات التي يدعو إليها الفكر النظري، وعلى مدى ملاءمة هذا الفكر لثقافة المجتمع الذي تخدمه مؤسسات التعليم؛ والقدر العام المشترك في نظم التعليم في العالم هو القدر الإنساني العام الذي يوفر كرامة الإنسان، ويوفي بحقوقه الأساسية في الحريات العامة، ويحقق للمواطنين في كل مجتمع مطالب قيم: العدل، والإنصاف، وتكافؤ فرص التعليم التي تؤدي إلى تكافؤ فرص العمل؛ دونما تمييز أو تعصب أو انحراف وفقًا للعرف أو المعتقدات الدينية أو الأصل القومي، أو النوع (ذكر/أنثى) أو للثروة المالية للأسر التي ينتمي إليها المتعلمون.

ومما يؤسف له أن الفكر التربوي في معظم البلاد العربية منفصل تمام الانفصال عن الممارسات التعليمية، فالتربويون في الجامعات العربية يحسبون أن العاملين في المدارس جمدوا على ممارسات عفا عليها الزمن، وأن عقولهم جامدة، وأنهم يقاومون تحديث النظام التعليمي سرًا في أغلب الحالات، وعلانية في أندر الحالات: لأن محاولات إصلاح التعليم مفروضة عليهم من السلطة المركزية، وليس في طاقتهم أن يجهروا برأي في مشروعات الإصلاح التربوي التي تكاثرت في العالم العربي استجابة للربغبات - المعلنه وغير المعلنه - لدول الاستكبار والاستعلاء في العالم الغربي بزعمارة الولايات المتحدة وتابعتها المملكة المتحدة؛ منذ أن انفرط عقد الاتحاد السوفيتي السابق في مستهل عقد التسعينيات في القرن الماضي.

والعاملون في المدارس في مراحل التعليم المختلفة ينظرون إلى المفكرين التربويين على أنهم فئة تعيش في أبراج فضية في جامعاتهم أو في مراكز البحث التربوي التابعة لوزارة التربية والتعليم ويُنْتَهَم المفكرون التربويون في الوقت الراهن بالتعالي على الممارسين، وبأن أفكارهم ومشروعاتهم لإصلاح التعليم سواء في ذلك مراحل التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي - تمثل محاولات عبثية؛ يجني من ورائها التربويون الذين ينخرطون في مشروعاتها أموالاً هائلة، تقدمها المعونة الأمريكية، ومعونات الاتحاد الأوروبي وكندا منذ ثلاثة عقود دون عائد ملموس في تحسين الكفاية الداخلية أو الكفاية الخارجية لدى من ينخرطون في التعليم بالمدارس والجامعات ومن يتخرجون فيها. ويمكن أن توجز الحصيلة النهائية المؤسفة والمركزية لكامل الانقطاع بين الفكر التربوي النظري والممارسة العملية في المدارس والجامعات في ظواهر يراها كل ذي بصر وينكرها ذوو البصائر. وسوف أعتمد في إيراد شواهد هذه الحصيلة المستنكرة على المشاهد العملية التي لا ينكرها إلا جاحدٌ أو مكابرٌ أو انتهازي يؤثر نفعه الذاتي المؤقت على منفعة الوطن، وصوالح المواطنين.

واليك أمثلة لهذه الوقائع؛ تزخر بالسخرية منها الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية التي تنتسب إلى كل ألوان الطيف السياسي قومية كانت أو معارضة أو مستقلة. وحديثي ينصب هنا على الوطن الذي انتمى إليه؛ جمهورية مصر

العربية، وعلى بعض المشاهد في دول عربية أخرى اعتمدت فيها على تقديرات من أثق في أمانتهم وصدقهم في الوصف والتحليل والتشخيص في المجال التعليمي.

### مظاهر القصور والعجز:

○ **الأمية:** لا تزال الأمية منتشرة في أرجاء الوطن العربي، وقد قُدِّر عدد الأميين - في الوطن العربي - في وثيقة صدرت عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 2006 بأنه يتراوح بين 65- 70 مليون أمي، ومعظمهم من النساء وسكان الريف، ولا يُتوقع انخفاض الأمية بدرجة كبيرة؛ بسبب ما يرفدها من نسب عالية لعدم الاستيعاب والرسوب والتسرب من التعليم الأساسي.

○ ويحتل **التعليم الفني والمهني** مكانة متواضعة في جميع الأقطار العربية مقارنةً بالتعليم العام، وذلك على الرغم من احتياج خطط التنمية البشرية في الأقطار العربية إلى العمالة الفنية الماهرة، وخاصة بعد حدوث تطور هائل في الأجهزة وأساليب العمل التي يمكن عن طريقها أن يسهم هذا النوع من التعليم في التطور الاقتصادي والاجتماعي في الأقطار العربية.

○ **زيادة البطالة:** توقف دور التعليم في دفع الحراك الاقتصادي والاجتماعي في معظم أقطار الوطن العربي، وأصبح التعليم مُعَوِّقًا للنمو الاقتصادي، بسبب أن المتخرجين في المدارس الثانوية والجامعات لا يجدون وظائف في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص. وفي عامية المصريين مقولة تؤكد "أن اليد البطالة نجسة" وتمثل هذا النجس في زيادة تعاطي المخدرات لدى الشباب، وفي تحللهم من القيم الدينية والخلقية، وفي ارتكاب جرائم لم يألفها المصريون في ماضيهم القريب والبعيد، ويقال في هذا الشأن إن مصر أصبحت طاردة لأبنائها حيث لا يتوفر لهم في الوطن الأمن النفسي ولا أمن الغذاء والكساء والدواء بنسبة كبيرة من المواطنين؛ تجاوزت في أفضل التقديرات نسبة 40% من الأسر؛ يعيش تحت خط الفقر.

○ **هجرة العقول:** ومن ظواهر المعاناة في الأقطار العربية ظاهرة هجرة عدد كبير من أبنائها من ذوي الكفاءات والمهارات العالية والتخصصات التي يحتاج إليها الوطن العربي إلى خارج الوطن حيث تهيؤ لهم فرص مناسبة لاستغلال مهاراتهم ومتابعة مشروعاتهم البحثية في مناخ يتسم بالمودة، والحصول على الأجر العادل، الذي يكفل لهم ولمن يعولون حياة كريمة. وتؤكد أحدث الوثائق الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن عدد العلماء والمتخصصين الذين هاجروا خارج الوطن العربي يتجاوز ثلاثة ملايين، هذا بالإضافة إلى العمالة الفنية المتوسطة والعمالة اليدوية التي تعمل في مؤسسات الخدمات والإنتاج خارج أوطانهم.

○ **الإنفاق على التعليم:** يعاني التعليم في الوطن العربي من أزمات حادة في الإنفاق على التعليم. وتتفاوت درجة هذه الحدة من بلد إلى آخر على الرغم من زيادة مخصصات التعليم في الميزانيات الحكومية بصورة مطردة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وفي العقد الأول من القرن الحالي - فإن نسبة الإنفاق على التعليم في الوطن العربي بلغت 5.5% من الناتج القومي، وهي نسبة جيدة إذا ما أنفقت في المصارف ذات الأثر الكبير في تحسين الإنتاج التعليمي، وفي مقدمتها رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمعلمين، وزيادة الاستثمار في رفع كفاءة التعليم، وتجويده، وخاصة في الدول العربية ذات الوسع الاقتصادي المحدود.

○ **التعليم الخاص:** ومن مظاهر الخلل في نظم التعليم بالوطن العربي تحلي معظم الدول العربية عن مسؤولياتها في رسم سياسات التعليم وتمويلها ومتابعة تنفيذها لتحقيق الأهداف المنشودة من التعليم في عصر تحولت فيه المجتمعات



المتقدمة في العالم إلى مجتمعات تبني أساسيات مجتمع المعرفة. وألقيت بعض الدول العربية أعباء التعليم على القطاع الخاص وأصبح التعليم سلعة تباع للقادرين ماليًا في صور مختلفة، فنشأت بجانب التعليم المجاني الحكومي وفقًا لدراساتير معظم الدول العربية أنماط مختلفة منها:

أ- التعليم الخاص بمصرفات باهظة بشكل رهيب ووكل هذا إلى القطاع الخاص. وتمت خصخصة مؤسسات التعليم، وتحريها مثلما تمت إعادة هيكلة الاقتصادات العربية وتحريها تنفيذًا لتعليمات البنك الدولي، وبديء في هذا في العقد الأخير في القرن العشرين انسجامًا مع هوجة "العولمة" التي اتضح أنها ليست إلا أمركة وأوروبية وأسرة، وكان من شأنها زيادة غنى الأغنياء، وزيادة إفقار الفقراء، وتصدق هذه المقولة الأخيرة على الدول وعلى كل دولة على حدة. وكانت النتيجة النهائية الأزمة الاقتصادية التي أوقعت فيها الولايات المتحدة كل دول العالم متقدمة ونامية على سواء، وتنادى قادة الدول والمتخصصون في الشؤون الاقتصادية في دول الثمانية الكبار ببطلان ما نادى به الرأسمالية في شؤون الاقتصاد، وتبني أفكار ونظريات كانوا يجارونها حربًا شعواء في الماضي القريب.

ب- التعليم الحكومي بمصرفات: وتمثل فيما يسمونه المدارس التجريبية وتتقاضى هذه المدارس مصرفات تفوق القدرة المالية للنصف الأعلى في الطبقة المتوسطة في مصر، وتقدم في هذه المدارس خدمات تعليمية أرقى وأجود مما تقدم المدارس الحكومية المجانية.

ج- مدارس اللغات القومية والأجنبية: وهي مدارس أنشأتها وترعاها السفارات والهيئات الأجنبية في مصر، وتتقاضى مصرفات تعليمية باهظة. وقد عينت بمقارنة هذه المصرفات، بما أنفقته الحكومة المصرية علىّ خلال البعثة الحكومية -لمدة خمس سنوات- التي أوفدت فيها إلى جامعتي: ستاينزر وجامعة ولاية أوهايو، فدلتنى هذه المقارنة على أن ما أنفق على تعليمي للحصول على دكتوراة الفلسفة في التربية يعادل ما يدفع الآن لطفل في السنة الأولى برياض الأطفال لسنة واحدة. هذا، وليس لوزارة التربية والتعليم أدنى إشراف على هذه المدارس.

وفي مدارس اللغات الخاصة تدرس المواد الاجتماعية والعلوم والرياضيات باللغة الإنجليزية، بحجة أن اللغة العربية عاجزة عن الوفاء بتقديم مقابل للمصطلحات العلمية؛ (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا) (سورة الكهف: آية 5)، وهذا عبث ما بعده عبث، فعلى مقربة منا دولة قامت على دعامتين: الأولى- القوة العسكرية ممثلة في عصابات الإرهاب كالهاجان (مثلاً) ثم جيش الدفاع، والثانية بعث اللغة العربية من مراقدها ونشرها على العامة بوسائل مختلفة. كان أهمها بتعلم كافة أنظمة المعرفة باللغة العربية وترجمة كل المعارف والبحوث التي تجري خارجها إليها. وكانت اللغة القومية لسكان إسرائيل هي البوتقة Burning pot التي انصهرت فيه أشتات من اليهود جاءوا إلى إسرائيل من ثقافات مختلفة. وأحسب أن التعليم باللغات الأجنبية في مصر لأبناء العرب والمسلمين سلاح رهيب أريد به القضاء على الهوية العربية، وعلى الثقافة العربية، وعلى اللسان العربي لسان القرآن الكريم، المرجعية العليا للمسلمين الذي اكتملت به نعمة الله عليهم، وهكذا ندمر ثقافتنا بأيدينا، "وهو عمل لا يتصور أن يقدم به مجتمع إنساني عاقل". لقد أصبح الذين يتخرجون في المدارس والجامعات الحكومية في البلاد العربية كلها فئة اجتماعية مزدرة في المجتمع العربي، يصنفهم نظراؤهم الذين تعلموا في مدارس خاصة أو جامعات خاصة بأنهم "بيئة" ويراد بذلك أنهم ينتمون إلى بيئة منحطة لا تجيد لغة أجنبية...

وهذا أمر لم يعد خافيًا على أحد وتشهد على أخطاؤه مقولات كثيرة، أذكر منها مقولة لمديرة جامعة أجنبية في دولة الكويت نشرت في مجلة العربي العريقة التي تصدر في الكويت أكدت فيها أن طلاب الجامعة يعجزون عن التعبير عن أنفسهم باللغة العربية والبلاد العربية، جميعها تتنافس بأعداد الجامعات الخاصة فيها. والتعليم الخاص في البلاد

العربية بلغات أجنبية يمكن أن يقضي عن اللغة العربية جوهر الثقافة وعماده، إذ دلت البحوث على أن اللغة العربية يمكن أن تموت أو تنتحر إذا تساوت قدرات جماهير المجتمع في التواصل باللغة الأجنبية واللغة القومية على سواء. وكثير من المسؤولين في مصر يلقون كلماتهم في بعض المؤتمرات التي تعقد في مكتبة الإسكندرية باللغة الأجنبية، والحجة التي تقال في هذا الموقف المعيب إن الجهات المانحة لنفقات هذه المؤتمر في المكتبة وغيرها كثير تفضل هذا، واعتبرت اللغة الإنجليزية هي اللغة العامية.

وأبادر إلى القول أن أصواتاً كثيرة من عدد كبير من العلماء والمتخصصين تنادت بالآثام التي ترتكب في حق اللغة القومية؛ ولكن السلطات المركزية في التعليم والإرادات السياسية في البلاد العربية تصم آذانها وتغلق عقولها عن كل هذا...

وأنتهي هذا الجزء من الحديث بأن المناخ العام في البلاد العربية يمثل أجراس خطر داهم للبنى التحتية والبنى العليا في الحضارة العربية. هذا مائل في أسماء المحلات التجارية التي تكتب باللغات الأجنبية في أعرف وأكبر العواصم العربية.

والفكر التربوي -وحده- يعجز تمامًا عن مقاومة هذا التخريب، فالتربية والثقافة والتنوير ليست مهمة النظام التعليمي الرسمي وحده وإنما توجد في كل المجتمعات قوى تربوية أخرى كالإعلام (الصحافة والإذاعة المسموعة والإذاعة المرئية، التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، والسينما والمسرح) وغير ذلك من الوسائل التي أتاحتها التقدم التقني في مجالات التواصل، والدعايات والترفيه، ووسائل الإنتاج المادي والأدبي والفني والتقني.

وسوف اكتفى بما قلت عن الجوانب المظلمة والممارسات المهلكة التي تعوق تطوير التعليم الذي يجب أن يكون المدخل الحضاري للتغيير في جوانب حياة الأمة العربية كافة، وأنتقل بسرعة إلى الجوانب المميزة في الفكر التربوي النظري في العالم العربي. في تاريخنا القريب جوانب مضيئة تتمثل في استراتيجية تطوير التعليم في الوطن العربي وتحويل المجتمع فيه إلى مجتمع معرفي ذي هوية عربية إسلامية.

ومن أمثلة الجهود التي بذلت في هذا الصدد الجهود التي بذلت في نطاق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وأوجزها فيما يلي:

## ■ تقرير "استراتيجية تطوير التربية العربية"

نشأت فكرة هذه الاستراتيجية في مؤتمر وزراء التربية العرب الرابع الذي عقد في صنعاء في ديسمبر 1972. وشكلت لجنة لهذا العمل العظيم استغرق عملها ست سنوات؛ حيث اعتمد تقرير استراتيجية التطوير هذه في أغسطس 1978.

هذا، وقد قمت بقراءة التقرير الأصلي للاستراتيجية، وما كتب عنه تحت عنوان "مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية" عام 1995، قام بها أستاذ قدير مع مجموعة من الباحثين هو د. عبد الله عبد الدايم، وسوف أوجز هنا أبرز ما جاء في الاستراتيجية الأصل.

### أسس الاستراتيجية

بنيت الاستراتيجية على الأسس التالية:

- 1- اعتبار التربية في البلاد العربية نظامًا شاملاً تتفاعل مكوناته وتتكامل عناصره في مدخلاته وعملياته ومخرجاته (دون تمييز بين نوعية الأنظمة)، وأنه ليس مكتفياً بذاته، لوثاقته صلته بالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والإداري ونظام القوى العاملة.
- 2- أن الأمة العربية ذات "ماضي حي تجلّى في حضارة تفاعلت عبر الزمن مع الحضارات الأخرى، أعطت تلك الحضارات وأخذت منها. وأن تطوير التربية يجب أن يستأنس فيه بالثوابت الصالحة في تلك الحضارة.
- 3- يجب أن تتوفر لتطوير التربية الإرادة السياسية القومية في كل البلاد العربية، وأن تكون الاستراتيجية مرنة تتيح لكل الدول تطبيق جواهرها. ويجب أن تعنى الاستراتيجية بتطوير الواقع وأن تستهدف تطوير المستقبل في آن واحد.
- 4- ضرورة النظر إلى تطوير التعليم على أنه مدخل أثبتت تجارب الأمم والشعوب أنه الطريق الآمن والكفيلة بتحقيق خواص التنمية البشر المستدامة.

وعنيت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بأن تؤكد المنطلقات الأساسية للاستراتيجية؛ حيث أبان التقرير أن الوطن العربي كان مهذاً للحضارات الإنسانية الأولى، ومهبطاً للديانات السماوية، وأن الإسلام الدين الخاتم أحدث ثورة حضارية انصهرت فيها الحضارات السابقة، وغدت حضارة كبرى حملت الأمة العربية -على تباعد مواقع أقطارها- رسالتها متمثلة في ترسيخ ثوابتها في العقيدة الدينية القائمة على أحادية الألوهية، وفي نظام حياة الإنسان -فرداً ومجتمعاً.

وقد أسهب تقرير الاستراتيجية في الحديث عن ذلك الماضي؛ بحيث تحول الحديث من تطوير التعليم إلى عرض تاريخي ممل؛ مفرداته معروفة لعامة المتعلمين. هذا، وكل ما قيل تحت عنوان الماضي الحي في تقرير الاستراتيجية الأصل قيّم ونافع ومقدّر؛ ولكنه أخرج التقرير عن السياق الذي يتم فيه الخطاب، فحوّل الاستراتيجية إلى كتاب جامع في التربية، يعرض المبادئ والمستحدثات التربوية التي يجدر الأخذ بها في كل تربية ناجحة (المجتمع المتعلم - تنوع البنيات التربوية، مرونة السلم التعليمي، إعداد المعلمين - التعليم الأساسي - التربية المستدامة - التعليم المفتوح - تناوب التعليم والعمل -... إلخ).

ويرى الدكتور عبد الله عبد الدايم "إن الاستراتيجية - رغم جهود المنظمة في نشرها وإذاعة أفكارها، ورغم تأثير بعض الدول العربية بما على نحو غير مباشر - لا يصح أن يقال عنها إنها وصفت موضع التطبيق بالمعنى الدقيق للكلمة، على نحو ما تُوضع عادة بعض الاستراتيجيات التي ترسمها الحكومات وتشرف على تنفيذها، وكل ما في الأمر أن الاستراتيجية - أو بعض أجزاءها - قد استهدى بها من قبل بعض الدول العربية، بشكل مباشر نادراً، وبشكل غير مباشر غالباً، ومن العسير تقويم ما تم من تطبيقها"<sup>(1)</sup>.

وقد أورد الدكتور عبد الله عبد الدايم خلاصة لمراجعة التقرير الأساسي لاستراتيجية تطوير التعليم. وأشار فيها إلى ما يلي:

• أن تحليل الواقع العالمي المتغير (1995)، والواقع العربي الباحث عن مستقر له في هذا العالم يؤكد الدور الرائد الذي تشغله المعرفة والعلم في حل المشكلات السكانية في العالم العربي وخاصة الأمن الغذائي، وأن محاولة تدويل الاقتصاد سوف يؤثران في توقعات العمل في الأقطار العربية. وإزاء هذا فإن التربية في العالم العربي يجب أن تكون شديدة المرونة، وأن تعنى - بوجه خاص - بالتعليم غير النظامي، والتربية المستمرة، والتعلم الذاتي، والاستفادة من الثروات التقنية في تطوير التعليم سعياً للتأثير في الواقع الاقتصادي والسياسي للأمة.

• دل تحليل الواقع العربي -آنذاك- على ضرورة أن يتكامل جهد النظام التربوي مع الجهود التي تبذلها الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تحقيق تنمية تقنية شاملة، والسبيل إلى تحقيق هذه الغاية يتمثل في الاضطلاع بأمرين: أولهما، نقل الثقافة من البلدان الأجنبية وتوطينها في المنطقة العربية واستغلالها في مواقع الإنتاج المحلي والسوق الدولية، وثانيهما تطوير الإبداع التقني المحلي، والإسهام في تقنيات المستقبل قدر الوسع العربي أو في تطوير تقنيات بسيطة أو وسيطة.

#### • أسفر التحليل الكمي للتربية في العالم العربي عمّا يلي:

أ- أن التعليم الابتدائي عام 1990 يضم 76.4% من فئة العمر المقابلة لهذا التعليم. وأن يعمم التعليم الابتدائي سوف يصل في العام 2025م إلى استيعاب 87.3% من فئة العمر المقابلة، ويتعبّر "عبد الدايم" فإن هذا يشكل وصمة عار وتخلّف مذهل.

واستناداً إلى الإسقاطات الخاصة بأعداد الأميين، أسفرت المراجعة أن أعدادهم وصلت في عام 1990 إلى 66 مليوناً وإلى 72 مليوناً عام 2000. وهذا تقدير كمي للأمية القرائية، فضلاً عن "الأمية الحضارية" التي لا تفصح عنها الأرقام.

ب- زادت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في الوطن العربي إلى جملة الناتج المحلي الإجمالي، وإلى جملة الإنفاق الحكومي، وهذه ظاهرة حميدة. وعلى الرغم من هذا فإن نوعية التعليم في بعض الدول العربية نوعية متدنية، ولذا فإن التربية في العالم العربي مطالبة بتطوير نوعي جيد للتربية في كافة مراحل التعليم، وبأن تولد صيغاً جديدة للتعليم من شأنها أن تؤدي إلى تقديم تعليم أفضل لأعداد أكبر بنفقات أقل (معادلة صعبة وليست مستحيلة).

• أسفر التحليل النوعي لنظام التعليم في الوطن العربي عن ثغرات ونقائص عديدة تتمثل فيما يلي:

1- الافتقار إلى فلسفة تربوية عربية إسلامية تتجلى في الأهداف العامة للتربية، وفي المناهج التي ما تزال عاجزة عن الوفاء بحاجات الوطن العربي الحالية والمستقبلية، والتي قلما تعني بتربية الفرد وتنمية شخصيته وتفتيح مواهبه وقدراته،

(1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية، تونس (1995)، ص 8.

هذا فضلاً عن إهمالها للتربية القومية في كثير من الأحيان، وعن نزوع الإدارة المدرسية إلى أن تكون "إدارة تسيير" وليست إرادة تطوير.

2- كشف التحليل عن قصور حاد في إعداد المصلحين وتدريبهم في أثناء الخدمة على أسس عملية، وأن ما يجري حالياً في إعدادهم وتدريبهم تغلب عليه النمطية، وتفتقر كليات إعداد المعلم إلى ممارسة البحث والتجريب بصورة تكون ذات عائد على الممارسات التعليمية.

### توصيات المراجعة:

واختتمت مراجعة الاستراتيجية الأم بعدد متنوع من التوصيات أبرزها ما يلي:

- (1) أن تبني الاستراتيجية على فلسفة وأهداف تربوية (لم يفصح عنها المؤلف).
- (2) ينبغي الاهتمام بتحويل الأهداف الكبرى إلى ممارسات تبتث في حنايا العمل التربوي كله: في أهدافه، ومناهجه، وطرائق تعليمه، وأساليب التعلم، وتقويمه.
- (3) ينبغي أن يتسم تطوير التخطيط التربوي بما يلي:
  - أ- اشتماله على عدد من البدائل لترجم إلى برامج ومشروعات.
  - ب- ارتباط تطوير وتخطيط التعليم بخطة تطوير القوى العاملة.
  - ج- ينبغي أن يتم التطوير وفقاً لمفهوم شبكة التعليم التي تضم التعليم النظامي، والتعليم غير النظامي (تعليم الكبار، والتعليم العارض، وأشكال مختلفة من التعليم المستمر والتعليم الذاتي) بما يحول المجتمع العربي إلى مجتمع مُعلِّم ومُتعلِّم في آن واحد.
  - د- العناية الفائقة بجهاز التخطيط التربوي ومنحه سلطة اتخاذ القرار، وحسن إعداد واختيار العاملين فيه، وإحكام التنسيق بينه وبين إدارات الإحصاء في وزارة التربية وخارجها.
  - هـ- وثيقة الربط بين التخطيط التربوي وخطة التنمية الشاملة في كل بلد عربي.

### (4) وعن تمويل التربية وترشيد الإنفاق عليها أوصت المراجعة بما يلي:

- أ- الإيمان بأن التعليم الجيد ليس بالضرورة هو الأكثر كلفة؛ إذ إنه من الممكن تقليل تكلفة التعليم باستخدام شفاف ورشيد للموارد المتاحة.
- ب- أن ينأى في تطوير التربية عن النزعة الموسوعة؛ بحيث يكون التركيز على تعليم الأساسيات والمفاهيم المفتاحية في المواد الدراسية (كاللغات والرياضيات والتربية الفنية) وأن يرتبط التعليم بمحاجات سوق العمل في العالم العربي، وأن يمتد التعليم إلى مواقع الإنتاج المختلفة بأشكال متنوعة، تخفف أعباء الإنفاق التعليمي على وزارة التربية وتنحمله جهات مواقع الإنتاج.
- ج- في مجال الأبنية المدرسية يمكن تخفيض الإنفاق عليها بدعوة المواطنين والمنظمات غير الحكومية إلى الإسهام في بناء المدارس الجديدة، وترميم المدارس القديمة، كما يمكن تصميم أبنية وظيفية وقليلة التكلفة، والاعتماد على نظام غرف الدراسة المتحركة، وتنوع النشاط الصفّي واللاصفّي.

وضمنت توصيات المراجعة توصيات تخص التعليم غير النظامي والتعليم النظامي وأجزها هنا فيما يلي:

### (5) محو الأمية والتعليم الأساسي

أ- يعطى التعليم الابتدائي ومحو الأمية أولوية خاصة، ويقترح فيها حشد جهود المجتمع للقضاء على مظاهر التخلف، وتحقيق "محو الأمية الحضاري" بما يلي:

- منح أولوية لمحو أمية الفئة العمرية الفاعلة في الاقتصاد (من 15-45) وإلى النساء، وأن يتم حسن إعداد المدرسين الذين يدرّبون العاملين في حقل محو الأمية، وبرامج محو الأمية في أهدافها ومحتوياتها وطرائق التعليم وبتجديد فيها والعناية بمرحلة "المتابعة".

- تسير جهود محو الأمية مواكبة لتعميم التعليم الابتدائي، ورفع كفاءته الداخلية للقضاء على ظاهري التسرب والرسوب فيه.

- ينشأ "صندوق عربي لمحو الأمية وتعليم الكبار" تسهم فيه المؤسسات الاقتصادية والشركات.

### (6) عن التعليم الثانوي (بمراحلته الإعدادية والثانوية)

أ- يتنوع التعليم الثانوي وفقاً للاتجاهات العالمية سواء أكان تعليمًا عامًا أو فنيًا مهنيًا.

ب- يتم تنويع هذا التعليم في كل بلد عربي -وفقاً لاحتياجاته- بين التعليم العام، والتعليم الفني والمهني والتقني.

ج- أن يزداد الاهتمام بنوعية التعليم في هذه المرحلة ويرفع كفاءته الداخلية والخارجية باستخدام التقنيات الحديثة والأساليب الحديثة في التعليم.

د- الاستفادة من التجارب العالمية في تنويع التعليم الثانوي، مثل:

- تجربة المدرسة الشاملة، ونظام التلمذة (تعلم مهنة في موقع العمل عن طريق جزئي أو مهني).

- إدخال قدر من التعليم التقني والمهني في التعليم الثانوي العام وقدر من التعليم العام الثانوي في التعليم التقني والفني والمهني.

- تتم العناية بالتعليم المهني والتقني في التعليم الابتدائي والإعدادي وذلك بمحاولات تكوين مواقف واتجاهات إيجابية نحو العمل المهني والتقني، وذلك عن طريق العناية بالنشاطات اليدوية والعملية في مرحلتَي التعليم الابتدائي والإعدادي سعياً إلى كشف استعدادات الطلاب للعمل التقني والمهني.

- أن يؤكد التعليم بعامة، والتعليم الثانوي بخاصة، على تكامل سد حاجات القوى العاملة، مع العناية بالتكوين العقلي وترسيخ الهوية القومية العربية ومنطلقاتها في تجديد وإخصاب الحضارة العربية الإسلامية.

ومما يجب ذكره في نهاية هذا الجزء الثاني من هذه الدراسة أن أسجل أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أصدرت وثيقة أخرى تحت عنوان: *استراتيجية تطوير التربية العربية (الاستراتيجية المحدثة)*، نشرت عام 2006 وتوجت في أعلى صفحة العنوان بشعار المنظمة وشعار جمعية الدعوة الإسلامية العالمية وهي مؤسسة ليبية. ويهمني أن أقرر في شأنها ما يلي:

1- أهملت الوثيقة إهمالاً كلياً الجهد الذي بذل في مراجعة الاستراتيجية الأصل التي قام بتحريها الدكتور عبد الله عبد الدايم.

أني لم أجد في "الاستراتيجية المحدثة" هذه أية إضافة تستحق الذكر، وإنما هي تقارير لفظية: بعضها منقول عن الاستراتيجية الأصل، وبعضها الآخر يتسم بالطلاوة والحلاوة اللغوية دونما أدنى إضافة تستأهل التنويه بها.

وأحسب أن فيما قدمت عن استراتيجية تطوير التربية العربية ومراجعتها يشهد بأن الفكر التربوي في الوطن العربي في جانب التنظير قد أوفى بما يجب عليه نحو جعل التعليم مدخلاً حضارياً لتغيير الأمة العربية الإسلامية. وفي المقابل أرجو أن يكون قد اتضح أن عدم تطبيق هذا الفكر وتحويله إلى مشروعات تربوية وممارسات تضطلع بها مؤسسات التعليم (المدارس والجامعات)، وتلتزم بها القوى التربوية غير المتخصصة كأجهزة الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وأندية الشباب والرياضة وسائر أجهزة الدولة يرجع إلى تحاذل الإرادات السياسية في العالم العربي عن اتخاذ القرارات التنفيذية التي تجعل التعليم مدخلاً فعالاً للتغيير الحضاري في الأمة العربية الإسلامية. وقد امتدت إلى الحكام وقادة الرأي ومتخذي القرار في الدول العربية، وناشدتهم بشتى الوسائل إلى أن يولوا تطوير التعليم الذي هو جوهر أصيل في الأمن القومي للأمة ما يستحقه من عناية، ولكن بصر أفراد الأمة وبصائر جماعاتها المتخصصة ارتدت خاسئة يائسة، وحسيرة كليلة. ولا حول ولا قوة إلا بالله، الذي [ لا يُعَيِّرُ مَا بَقِيَ حَتَّى يُعَيِّرُوا مَا بَأَنْفُسِهِمْ ].

وأستأذن في أن أنتقل إلى الإجابة في القسم الثالث والأخير من هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال محدد وُجِّه إليّ في كتاب دعوتي للحديث، وصيغ السؤال على الوجه التالي:

**ما الواجب عمله لإرساء رؤية تربوية إصلاحية على مستوى إنسان الأمة وأقطارها؟** وفيما يلي الجزء الثالث

والأخير في هذا الخطاب التربوي. وقد جعلت عنوانه: **أمّا بعد، فما العمل؟**

ثمة افتراضات جوهرية يؤسس عليها العمل، لعل من أبرزها ما يلي:

### (1) طبيعة النظام التعليمي

أؤمن بأن نظام التعليم في العالم العربي -شأن كل نظام تعليمي في العالم- يتسم بأنه "منظومة ثقافية إيكولوجية". وتعني السمة الأولى (ثقافي): أنه نسق ذو مكونات عديدة، تختلف وظائف كل منها، وعلى الرغم من تعقيدات منظومة التعليم فإنها قابلة للفهم والتشخيص وإعادة البناء. والثقافة مركب عقلي Mental constant، مائل ومستقر في نفوس الناس وعقولهم، ولهذا المفهوم العقلي "الثقافة" **ظواهر ثقافية** تعبر عنه. وتمثل الظواهر/ المظاهر الثقافية نتاجات المعارف والمعتقدات والأفكار والتوجهات والنظم الاجتماعية والعادات والطقوس والأدوات والمؤسسات والأجهزة التي ينتجها أبناء الثقافة.

وتتجلى المغايرة بين هذا المركب العقلي "الثقافة" ومظاهره في أن المظاهر الثقافية يمكن أن تدمر بفعل كوارث طبيعية، أو نزعات عدوانية عنصرية على نحو ما حدث في الحرب العالمية الثانية في القرن العشرين بالنسبة لمظاهر الثقافة اليهودية، وما تصنعه إسرائيل الآن في تدمير المظاهر الثقافية في فلسطين وفي قطاع غزة في عدوانها الأخير عليه، الذي أبادت فيه مظاهر ثقافية عديدة. تزول المظاهر الثقافية **مؤقتاً** وتبقى الثقافة تحتلج في عقول ووجدانات أبنائها ولا تلبث بعد زمن -قصير أو طويل- أن تعاود الثقافة إنتاج مظاهرها الثقافية ربما في صورة أكمل وأحكم وأبقى مما أبيض. فالثقافة -إذن- تمثل روح الأمة، وهي القدر العقلي والوجداني المشترك بين أبناء الثقافة الذي ييسر لها التعايش، والتكامل والتناصح، والاعتماد المتبادل في شؤون الحياة، وذلك على الرغم من تباين ما يحوزه الأفراد في المجتمع من محتويات ثقافتهم وتوزعها إلى ثقافات فرعية. ومعزى هذا الوصف "ثقافي" لنظام التعليم هو أن تكون الغاية العليا لنظام التعليم في العالم العربي مؤسسة على ترسيخ الهوية الثقافية العربية الإسلامية وتناقلها عبر أجيال الأمة بصورة تدعم ثوابتها وتجدد متغيراتها. وهذا ما عنّاه اتجاه فساد التعليم في أمريكا تحت عنوان: Place Education ويقصد به تنمية الناس في

عقولهم ووجداناتهم وأبدانهم في بيئتهم الاجتماعية، وتنمية موارد البيئة الطبيعية التي يعيشون فيها لخدمتهم في حاضرهم ومستقبلهم.

أما الصفة الثانية (إيكولوجي) التي سميت بها نظام التعليم، فتعني أن تؤخذ المتغيرات: الاقتصادية، والديموقراطية، والجغرافية، والمجتمعية، في كل قطر من أقطار الأمة في الاعتبار عند محاولة جعل التعليم مدخلاً حضارياً للتغيير في الأمة لمواجهة ما يستهدف هذا القطر من تحديات ولحل ما تعينه من مشكلات، ولمعاونتها بالخروج مما يكتنفها من أزمات.

## (2) إعادة بناء التعليم في العالم العربي مهمة "قومية-مجتمعية-مهنية"

أومن أن نجاح التعليم في العالم في تحقيق غاياته (سنتكلم عنها في موضع تالي) نجاح وصيانة للأمن القومي الذي يحمي الأمة العربية من أعدائها في الخارج، ومن عملائهم في داخل الأمة، وفشل التعليم يعني أن يُدمر أبناء الأمة حضارتهم العربية الإسلامية بأيديهم، ولبئس ما يفعلون -لا قدر الله- وتطوير التعليم ليكون مدخلاً حضارياً للتغيير في الأمة العربية الإسلامية يقتضي أن يشارك فيها بالرأي وإبداء وجهات النظر، في مستويات مختلفة كل المعنيين من السياسيين ورجال الاقتصاد وعلماء الاجتماع والسياسة والإدارة، والمسؤولين عن القوى العاملة، والمعلمين والآباء وأساتذة التربية في الجامعات ومراكز البحوث، والوزارات المسؤولة عن التعليم.

وأن تكون مشاركتهم مشاركة الأنداد في أمر مجتمعي؛ فلا تستعلي فئة على فئة أو فئات أخرى؛ بفرض تصوراتها أو ممارسة سلطاتها.

وعلينا -جميعاً- أن نستيقن أن تطوير التعليم في سائر بلاد العالم -متقدمة كانت أو نامية- لا يمكن أن يتم بمجرد الأوامر والنواهي حتى في بلد تحكم عسكرياً<sup>(1)</sup>؛ وإنما يقوم على تبادل الحوار الديمقراطي بين كافة الفئات المعنية بالتعليم.

والتسليم بهذا الافتراض يعني أن يستبدل بالتطوير الخطي الذي تفرضه السلطة المركزية في أي بلد غربي التطوير الذي تتحكم فيه مقولة مركز التخطيط ولا مركزية التنفيذ، فقد ثبت خطأ هذه المقولة؛ حيث أشارت دراسات مكثفة في الخارج إلى وجود فجوة واسعة بين من يصفون سياسة التطوير المركزي وبين الممارسين لعمليات التطوير في المؤسسات التعليمية ذاتها، وهذه الفجوة لا تكثرت بسبب البعد الجغرافي فقط، ولكنها فجوة في تصور مناخ العمل في المدارس، وفي المحددات الثقافية الإيكولوجية التي يفرضها الواقع المعيش في بيئة كل مدرسة.

### المرجعية العليا للتغيير في التربية:

إن أهم ما تفتقر إليها استراتيجية تطوير التربية العربية هو أن يفتقد الوزراء المسؤولون عن التربية في البلاد العربية المرجعية العليا التي توجه أهداف تطوير التربية وتحدد مساراتها، وأقترح أن ينص في أهداف تطوير التربية على مثل هذه المرجعية. بأن يكون الهدف العام للتطوير في التربية في العالم العربي الإسلامي هو: تأصيل الهوية الحضارية العربية الإسلامية؛ وترسيخ ثوابتها، وتجديد متغيراتها بما يلائم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والتقنية المعاصرة.

ويسير أن يتحول هذا الهدف العام إلى أهداف تربوية؛ تعمل على إنجازها مؤسسات التعليم في العالم العربي، وتشارك فيها القوى التربوية الأخرى غير المتخصصة بالنظر في أهداف برامجها وأنشطتها بحيث تعاضد النظام التعليمي ولا تناقضه، وأوجز هذه الأهداف في مثل ما يلي:

- الإيمان بأحادية الألوهية، وبرسالة الأديان السماوية وخاتمتها الإسلام "الدين" والإسلام "الحضارة".

(1) كوفر. ترجمة محمد خير حربي وآخرين، أزمة العالم في التعليم، الرياض: دار المريخ (1987)، ص 47.



- ترسيخ الإيمان بكرامة الإنسان وحقه في الحياة، وفي حرية العقيدة الدينية، وحرية الرأي، وحرية التعبير عنه بكافة الوسائل. والتعامل مع غير المسلمين على أنهم شركاء في الوطن وفي الحضارة، لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم دون عنق لأي منهما.
- أن يركز النظام التعليمي في البلاد العربية فيمن ينتظمون في مؤسساته الإيمان بأن الحياة تمضي على سنن تشمل الظواهر الكونية والظواهر الإنسانية الاجتماعية، وأن هذه السنن في اطرادها وتخلفها مرهونة بقدر الله، وأنه ليس في الحياة الطبيعية المادية ولا في الظواهر الإنسانية صدفه أو عشوائية أو اعتباط كما أنه وليس ثمة حتميات طبيعية أو بيولوجية أو اجتماعية.
- أن يستوعب المتعلمون أن الانصياع للوحي الإلهي لا يتعارض مع إعمال العقل وأن إعمال العقل أداة العلم وسبيل المعرفة، وأن المعرفة وسيلة الإعمار، وأن التفكير فريضة إسلامية، قد ميز الله بها الإنسان دون سائر مخلوقاته. ولذا فإن عمليات التبصر، والتفقه، والثقاف، واستخدام البراهين المختلفة ومجادلة الناس بالحسنى سمات حضارية يجب أن يرسخها النظام التعليمي العربي في أبناء الأمة.
- أن ترسخ مؤسسات التعليم في الطلاب الإيمان العقلي، واليقين القلبي والوجداني بضرورة السعي الدءوب في مناكب الحياة بالعمل الصالح، وإتقان هذا العمل، وتجنب الفساد، ومجانبة الإفساد للذات أو للآخرين أو للبيئة الطبيعية والاجتماعية التي تكتنفهم.
- تنمية الفضائل الخلقية والاجتماعية في السلوك الفعلي كالصدق والأمانة، والعدل، والاعتدال، والتكافل، وعدم الاستبداد بالرأي، وإيثار الصالح العام، والتشاور، ومجانبة الهوى والتحيز في الحكم، والتناصح في المعروف، والتناهي عن المنكر. والتناصر في استيفاء الحقوق المسلوبة، وفي أداء الواجبات عن طوعية واختيار.
- تأصيل الذاتية العربية الإسلامية، بمعنى النظر إلى الذات وإلى الآخر الثقافي نظرة متوازنة، ينتفي فيها الانبهار بالآخر الثقافي أو التماهي فيه -بوعي أو بغير وعي- كما ينتفي فيها الانغلاق الثقافي والرجسية الثقافية في آن واحد، وصولاً إلى حماية أبناء الثقافة العربية الإسلامية من الافتتان بالماضي، وتقليد نماذجه في حلول المشكلات الجديدة والمتجددة في المجتمع العربي الإسلامي، كما ينتفي فيها الدوبان في الآخر أو التبعية له.
- أن يتنوع التعليم في العالم العربي؛ بحيث تصب عوائده في رفع مستوى الحياة في مرافق الحياة جميعها؛ فتسد الحاجة للغذاء والكساء والسكنى والأمن النفسي، وتنمي المعارف العلمية التي تكفل التنمية الشاملة لأبناء المجتمع فتزداد الثروة البشرية؛ التي هي غاية الثروة المادية ووسيلتها.
- أن تتكافأ فرص التعليم، وفرص العمل للمواطنين جميعاً دونما تفوق أو تحيز تفرضه العقيدة أو الدين أو العرق أو النوع أو الطبقة الاجتماعية أو الثروة المادية أو الموقع الجغرافي الذي يعيش فيه المواطنون.
- وأخيراً وليس آخراً: إتقان اللغة العربية -حديثاً واستماعاً وقراءة وكتابة وملاحظة- لوصفها أداة التواصل ووسيلة استيعاب التراث الثقافي ولغة تعليم كل أنظمة المعرفة اكتساباً وتوظيفاً وتوليداً وتنمية والإفادة من هذا التراث، وإفساح المجال لتعليمها وعدم تدهينها بتعليم اللغات الأجنبية في سن مبكرة. والبدء بتعليمها في بداية المرحلة الإعدادية.